التنمية الزراعية

- استهلاك مصر بالنسبة للقمح يقدر بحوالي 16 مليون طن، والإنتاج حوالي من 7 إلى 8 ملايين طن قمح .
- النسبة لرغيف الخبز المدعم يتم استهلاك 9.6 مليون طن، ويتم توفير من الإنتاج المحلي حوالي 3.6 مليون طن، وأوضح أن الدولة تستورد 6 ملايين طن قمح لتوفير رغيف الخبز.
- بالنسبة للسكر، نستهلك حوالي 3.1 مليون طن وننتج حوالي 2.1 مليون طن .
- وبالنسبة للزيوت، نستورد 97% من الزيوت الخام

التنمية الأفقية

- ثمة مفهوما جديدا لاستثمار وتعزيز تكاثر النباتات الملحية، وهي عبارة عن نباتات تتحمل الملوحة، وذلك كوسيلة للمساهمة في الجهود العالمية لإنتاج الغذاء المستدام، نظرا لأن المصادر المائية المالحة، ولاسيما مياه البحار والمحيطات، تشكل اليوم 97% من مصادر المياه في الكرة الأرضية.
-
- محصول **الكينوا Quinoa**
- **:** مثلها مثل البطاطا، أحد الأغذية الرئيسة **لشعوب جبال الأنديز** ، يتم استخدامها كأحد أنواع الحبوب، وتجهيزها كعجائن .
- محصول الكينوا محصول حولي شتوي ويحتاج إلي نهار قصير ، ودرجات حرارة منخفضة للنمو الجيد . وتتسبب ارتفاع درجات الحرارة عن 35 درجة مئوية فى عقم في حبوب اللقاح .
- محصول **الساليكورنيا** أحد النباتات الملحية التى يمكن ان يكون لها مستقبل واعد لمميزاتها العديدة حيث تصلح كمحصول زيتى واعلاف ويقول **ا.د احمد حسين عبدالمجيد استشارى التغذية -معهد بحوث الانتاج الحيوانى-مركز البحوث الزراعية** أن 15% من الأراضي المستغلة في صحارى العالم الساحلية والداخلية المالحة يمكن ريها من البحار، واستخدامها في إنتاج الغذاء دون المساس بالموارد المائية العذبة الشحيحة،عن طريق زراعة النباتات المحبة للملوحة
- لإنتاج الأعلاف، والبذور زيتية ، **تعتمد مصر على الاستيراد لتغطية ما لا يقل عن 90% من احتياجات السوق المحلية من الزيوت بأنواعها المختلفة النخيل وعباد الشمس.**

- هى مطلب ملح وضروى وبخاصة للدول ذات الموارد الأرضية (الزراعية) والموارد المائية المحدودة ، ومصر تعد بين هذه الدول .
- التنمية الزراعية وبخاصة المستدامة :تعنى إدار وصيانة الموارد الطبيعية الزراعية وتوجيه التغير التقني و المؤسسى على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمستقبلة وتلبية احتياجتها باستمرار .
- ويرى البعض أن التنمية الزراعية يجب أن تكون أوسع من هذا المفهوم : فهي العملية التي يتمخض عنها رفع المستوى المعيشى لأبناء الريف ومعالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- وهى التى يمكن أن يسميها البعض **التنمية الريفية المتكاملة** التى تأخذ على عاتقها بناء الإنسان الذي هو هدف التنمية الأساسي فهو الهدف والوسيلة معا .

أهداف التنمية الزراعية

- للتنمية الزراعية أهداف عامة غالبا لا تختلف عليها المجتمعات ، واحيانا تكون هناك أهداف خاصة ترتبط ببعض المجتمعات . ومن الأهداف :-
- **تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء : -**
- مع الزيادة السكانية يزداد الطلب على الغذاء ، لذا يجب على الدول السعى لتحقيق التنمية الزراعية للإعتماد على الإنتاج المحلى وتخفيض حجم الواردات الغذائية التى تستهلك جزء كبير من الناتج القومى الإجمالى .
- **توفير حياة افضل لأفراد المجتمع صحيا واقتصادي واجتماعيا**
- فالحياة في الريف يسودها الفقر المدقي والتخلف بكل أشكاله المادية والإنسانية ، وعليه فإن مهمة إنعاش القطاع الزراعي سيكون لها أثر على تنمية القوى البشرية في هذا القطاع فيزداد وعيها وثقافتها وتتحسن صحتها فيزداد عطائها فتتحقق بذلك إراد التنمية .

- **تأمين متطلبات الصناعات الوطنية الخفيفة**
- تعد الصناعات التحويلية الاستهلاكية العصب الحساس لتنمية الاقتصاديات النامية ، على إعتبار أنها مكمل أساسي للقطاع الزراعي الذي يعد المصدر الأساسي لإمداد الصناعات التحويلية بما تحتاج إليه من المصادر الأولية اللازمة . وعلى هذا الأساس لا ينبغى أن نتصور قيام صناعات غذائية محلية ناجحة بدون زراعة منظرا لها .
- **التنمية الزراعية توفر البيئة الصالحة للحياة**
- فالعالم يعيش اليوم مأزقا حقيقيا بسبب تلوث بيئة ، فالهواء اصبح أكثر عرضة للملوثات إشعاعية ، والمياه أصبحت أكثر عرضة للتلوث بسبب اختلاطها بالمياه الثقيلة والنفايات الكيماوية ، كما أن التربة أصبحت معرضة للملوثات التي تجعل منها بيئة غير صالحة لحياة الإنسان لهذا فأن التنمية الزراعية سيكون من بين وظائفها إصلاح البيئة .

ركائز و محدادت التنمية الزراعية

- **الأرض الزراعية :**
- العنصر الإنتاجى الأول في الزراعة و إن الاستغلال الأمثل لها من حيث الاستخدام النوعي أو من خلال التوسع الأفقي يجعل منها المحدد الأول للإنتاج الزراعي عن طريق إضافة أراضى جديدة كانت مهملة بسبب عدم توفر الحصة المائية المناسبة أو أنها أراضى مالحة .
- مع العلم أنه يتجه العالم إلى التوسع الرأسى أكثر منه إلى التوسع الأفقي من خلال إدخال وسائل الري الحديثه وطرق الإنتاج المتقدمة و وسائل الوقاية والتسميد والعمل الميكهانيكي الذي من شهأنه رفع مستوى إنتاجية الوحدة الواحد من الأرض .

- **الموارد المائية**
- تعتبر الموارد المائية بكل أشكالها السطحية والجوفية من العوامل الحاسمة في تنمية القطاع الزراعي ، علما إن هذا المورد يعتبر من أكثر الموارد للشح أو سوء الاستخدام لذا يجب المحافظة علية . وثمة استراتيجيات متعددة لتحقيق هذا الهدف منها :
- الانتقال من حالة الاستنزاف إلى الاستخدام الرشيد المستدام للمياه
- الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة اقتصاديا و اجتماعيا
- جـ- توفير موارد المياه لأكبر قدر ممكن من قطاعات المجتمع
- د- ترشيد استخدام مياه الري بكل الطرق الممكنة.
- ه- صيانة الموارد المائية والحفاظ عليها.

- ويجب العمل على توفير مصدر إضافي ورخيص لمياه الرى والاحتفاظ بالمياه ذات الجودة لأغراض الشرب والاستخدام المنزلى ، وذلك من خلال استراتيجيات مثل :-
- التوسع فى زراعة النباتات التى يصلح لها المياه المالحة استعمالها كمحاصيل علف أو إنتاج زيوت أو مواد طبية وعطرية أو حتى غذاء للإنسان ، لتوفير المياه للمحاصيل الآخرى .
- تحسين نوعية مياه الصرف الصحي قبل وصولها للمياه الجوفية في باطن الأرض ، واستخدامها لري النباتات والأشجار .
- جـ- تحسين الخواص الفيزيائية للتربة بما في ذلك قابلية التربةللاحتفاظ بالمياه.
- توفير طرق اقتصادية للتخلص من المخلفات لمنع التلوث و المشكلات الصحية.

- **التقنية الزراعية**

- تعد التقنية الزراعية من أهم العناصر الضرورية لتطوير القطاع الزراعي لما لها من دور حيوي في زيادة إنتاجية الأرض والعنصر البشري معا .

- التنمية السياسية

- كان الإهتمام بالتنمية الاقتصادية اسبق زمنيا من التنمية السياسية ، غير أن بعض الباحثين يروا أنه لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من تهيئة المناخ السياسي وذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي، وتطبيق القانون، وهذا باعتبار أن رسم إستراتيجية التنمية الاقتصادية هي بأيدي رجال السياسة، من خلال وضع الخطط والبرامج والمشاريع، وهي على حد تعبير إيزنستات هدف وقرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية .
- **التخلف السياسى**
- التصق مفهوم التخلف السياسي منذ ظهوره ، بما يسمى دول العالم الثالث لتدل على تلك الحالة التي عاشتها تلك الدول التي كانت تحت وطأة الاستعمار بعد حصولها على الاستقلال .
- **تتعدد تعاريف التخلف بتتعدد المعايير المستند إليها:-**
- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج، نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية .
- قد يعني التخلف الفشل في الأداء الإقتصادي القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة .
- قد يعني التخلف الفقر الإقتصادي أي الفشل في التحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.
- التخلف هو حالة من الركود والسكون الإقتصادي والسياسي والاجتماعي، وما يصاحبها من تدهور في الحياة الاقتصادية والإجتماعية، وعدم القدرة على تحقيق الحاجات الأساسية للأفراد وذلك ما يؤثر على السياسة المتبعة ويؤدي إلى الانهيار.

- **قدم لوسيان باى** أن هناك أزمات خمس تعاني منها الدول المتخلفة تشكل سمات التخلف السياسي وهذه الأزمات هي أزمة الهوية، الشرعية، المشاركة، التغلغل، التوزيع .
- **أسباب التخلف السياسي**
- ثمة العديد من أسباب التخلف السياسى منها أسباب اقتصادية، وآخرى اجتماعية وثالثة سياسية، وفي أحيان أخرى تاريخية
- **أسباب اقتصادية**
- فالاقتصاد يلعب دور كبير في التخلف السياسي فهو ركيزة السياسة و هناك مجموعة من الأسباب الاقتصادية التي تساهم في التخلف أو التخلف السياسي منها:-
- انخفاض الدخل القومي حيث أن الدول النامية تواجه ضعفا في الجهاز الإنتاجي.
- عدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي في المواد الاستهلاكية .
- الإقتصار على تصدير للمواد الأولية الخام .
- عدم التحكم في التطور التكنولوجي .
- اعتمادها على الصناعات الخفيفة .
- ضعف الإستثمارات الصناعية.
- غياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية.
- ارتفاع المديونية الخارجية.
- التبعية الإقتصادية للدول الإستعمارية السابقة .
- ضعف الإنتاج الزراعي: على الرغم من أن الأغلبية من السكان عاملين، يشتغلون في هذا القطاع، و ذلك لإتباع طرق تقليدية في الإنتاج .
- التبعية للأسواق العالمية التي تتحكم فيها الدول المصنعة؛ بحيث أن دول العالم الثالث تنتج حسب طلب واردات هذه الدول التي تفرض أسعار مجحفة في حق دول العالم الثالث التي تستورد المواد المصنعة بأسعار مرتفعة.

- **الأسباب الاجتماعية :** يعتبر المجتمع هو الأرض الخصبة التي تتطور فيها الدولة أو العكس ، فهناك ظروف وأسباب تؤدي إلى تقدم الدولة أو تخلفها و هي الفوارق الاجتماعية الكبيرة؛ حيث تسيطر فئة قليلة من السكان على معظم ثروات البلد فى حين تعيش الأغلبية في الفقر.
- ضعف الخدمات الصحية، و قلة الهياكل الأساسية كالمستشفيات والعيادات وضعف التجهيزات وانخفاض عدد الأطباء.
- انتشار الأمية خاصة بين الكبار الذين عايشوا الفترة الاستعمارية.
- انتشار البطالة و ارتفاع معدل النمو الديموجرافي.
- تخلف البنيان الاجتماعي حيث هناك الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تؤدي إلى التخلف الإقتصادي مثل: ارتفاع نسبة الأمية و انخفاض مستوى التعليم و تأخر المرأة في كثير من المجالات.

- **أسباب تاريخية** : لقد حكم الاستعمار غالبية الدول العالم الثالث لعشرات السنين بشكل مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى النهب والاستغلال لثرواتها الطبيعية وهذه تعد إحدى العوامل التي ساعدت الدول الأوروبية في تحقيق نهضتها وتطورها على حساب أفقار دول العالم الثالث ، كذلك شهدت دول العالم الثالث تشويه البنية الاقتصادية كانتشار زراعات تجارية تحتاجها الدول الاستعمارية مثل زراعة الكروم في الجزائر لإنتاج الخمور. كذلك التقسيم العالمي للعمل الذي فرضته الدول الاستعمارية؛ حيث جعلت دول العالم الثالث تختص في إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى العالم الصناعى بأثمان رخيصة .
- **الأسباب السياسية :** منها انعدام وجود المجتمع المدني للدفاع عن حقوق الشعب في المشاركة السياسية لإضفاء أفكار جديدة ومحاولة التطور نحو الأمام .

مفهوم التنمية السياسية

- وُضعت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية ؛ فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، العلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك ، ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، ومنهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع. وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة يمكن اختصار مضمونها في:-
- **التنمية السياسية** : هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . **التنمية السياسية :** هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية
- **التنمية السياسية** :هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية .
- **التنمية السياسية** : هي عملية بناء الديموقراطية .
- و في العقد الأخير من القرن الماضي وإلى اليوم هيمن موضوع الديموقراطية على تفكير الساحة السياسية الدولية وعلى أبحاث علماء السياسية وظهر "علم التحول الديموقراطي وتوطيد الديموقراطية"

مصطلحات أخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس

- العدالة، والمساواة، والقدرة، والاستقرار، والشرعية، هذه المفاهيم المترددة بكثرة في تحديدات التنمية السياسية ليست دقيقة، تنقصها المقاييس العلمية والموضوعية لأن دلالتها تختلف باختلاف المجتمعات، واختلاف نظرة الباحث والمحلل، وهي غير قابلة للتقدير في جميع الحالات بمقياس واحد .
- **1-المساواة Equality:** لم يتمكن علماء السياسة من وضع مقياس دقيق للمساواة عند تطبيقها على النظام السياسي ، ما معنى المساواة من جهة التنمية السياسية ؟ مساواة في الحقوق أم في توزيع الدخل أم في إمكانيات القيام الفعلي بنشاطات سياسية أم في الكفاءة والجدارة أم في فرص صعود درجات السلم الاجتماعي ؟ وما هي دلالة المساواة في مجتمع معين ؟ ثم ماذا عن البعد الدولي للمساواة ؟ هل هي مساواة بين المواطنين فقط أم مساواة بين جميع البشر، بين الشعوب والأمم أيضا ؟ والعدوان على الأمم والشعوب، هل هو متفق مع المساواة أم مخالف لها ؟
- **2-القدرة Ability**: مفهوم غامض كذلك ، ما هي مثلا قدرة النظام الأمريكي في النزاعات الدولية ؟ وهل المقصود قدرة النظام على إشباع حاجات المواطنين أم قدرته على التحكم في المطالب بالحيلولة دون تراكمها وتحولها إلى انقسامات تضاعف الصراعات وتهدد الاستقرار، أم قدرته على إدماج مختلف الجماعات المتصارعة في عملية تسوية تعددية قائمة على المساواة والحوار لفض الخلافات سلميا ومنح مختلف الأطراف نصيبا معينا من السلطة لتحقيق مطالبه ؟ .

نظريات التنمية السياسية

- في حقل التنمية السياسية ظهرت نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة تامة ومقنعة، تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعده، وتمت مراجعة بعضها أو مناقضته من قبل أصحاب النظريات أنفسهم. من هذه النظريات نذكر : في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت النظريات الأكثر رواجا هي "نظرية التحديث" ونظرية التنمية الاقتصادية، ونظرية الثقافة السياسية ؛ وابتداء من نهاية الثمانينيات خاصة صار الحديث مركزا على "نظريات التحول الديموقراطي" وبناء الديموقراطية بوجه عام، وفي مقدمتها نظرية "الديموقراطية أولا" ونظرية "الاختيار العقلاني". وحدث هذا في ارتباط وثيق مع تطورات الوضع الدولي خاصة في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي سابقا.